الإطار الإقليمي للدول العربية (2023-2028)

الاجتماع الثاني للجنة التسيير والمتابعة

القاهرة، جمهورية مصر العربية

29 ـ 30 كانون الثاني/يناير 2025

مسودة التوصيات

عَقِب انتِهاء فِرق العَمل من استِعراض ومناقَشة مَجالات التركيز السِتة للإطار الإقليمي (2023-2028)، أكَدت الدول الأعضاء بلجنة تَسيير الأعمال التزامِها واهتِمامها بمواصَلة تَعزيز التَعاون مِن أجل التنفيذ الفعّال لذلك للإطار، بالاستفادة من المعجِلات السِتة الرئيسَية وهي الشَراكات القَوية، النِساء والفتيات، الابتِكار والعلوم والطِب الشرعي، وحُقوق الإنسان، والشَباب والأطفال والبرامج الشَامِلَة التي ترتكِز على عُموم الأشخاص لدَفع عَجلة التقَدم نَحو أهداف أجِندة 2030 عَملاً على تَحقيق أهداف التَنمية المستَدامَة الرئيسَية. وتم الاتفاق على التَوصيات التالية:

مَجال التركيز الأول: "اتباع نَهج متوازِن لمكافحَة المخدِرات"

1. دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إجراء أبحاث شاملة وتقييمات أو المشارَكة فيها لتَحليل أنماط الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وتَعاطيها والمشارَكة فيها، مما يساهم بصورة كبيرة في صياغة وتَعزيز استِراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات، والعمل على أن تتضمن تلك المبادرات سياسَات قائمة على الأدلة، والنهج المتبعة في مجال الصحة العامّة، واعتبارات حقوق الإنسان، مع الاستفادة من التعاون الاستراتيجي عبر المنصّات الوطنية والإقليمية.

العوامِل المعجِلة: الشراكات القَوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامِج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

2. دعم جهود الدول الأعضاء في مراجعة وتطوير استراتيجياتها وسياساتها الخاصة بمكافحة المخدرات وتحديث أُطرها القانونية الوطنية ذات الصِلة بما يكفل فعالية إجراءات الضبط والتحقيق وسرعة الفصل في القضايا، شاملاً ذلك المؤثرات العقلية الجديدة، والسلائف، والمنتجات الطبية المغشوشة، على المستويين الوطني وعبر الحدود.

العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

3. تعزيز قدرات الدول الأعضاء بشأن توصيف سمات المخدرات بالتحليل الجنائي، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر بشأن التهديدات الناشئة عن المخدِرات الاصطِناعية من خلال تحسين قدرات المختبرات الجنائية بما يسهم في تحسين القدرة على تحليل المخدرات، واكتشافها (نوعًا وكمًا).

العوامِل المعجِلة: الشَراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

4. دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة المخدِرات من خلال تعزيز قدرات مَسؤولي إنفاذ القانون والقضاء، شاملاً ذلك تنظيم أنشطة ومبادرات تشمل تِقنيات متقدمة للكَشف عَن الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك إدارة البيانات وتحليلها، وتحليل المخدرات، والتفتيش في المنافذ الحدودية، وتقنيات التحقيق الخاصّة، واستراتيجيات الملاحقة القضائية القائمة على الأدلة.

العوامِل المعجِلة: الشَراكات القوية؛ الابتِكار والعُلوم والطِب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

5. دعم جهود الدول الأعضاء لصياغة وتنفيذ مُبادرات شُمولية قائمة على الأدلة بُغية مَنع تعاطي المخدرات، بمشاركة جميع المؤسسات والقطاعات المعنية، بما في ذلك أنظمة التعليم والتدريب والتواصل المجتَمعي.

العوامِل المعجِلة: الشَراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطِب الشَرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامِج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

6. دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز وُصول الأفراد الذين يعانون من اضطِرابات تَعاطي المواد المخدِرة إلى خدمات العِلاج والرعاية والتعافي وذلك بما يَتماشى مع المعايير الدُولية، على أن يشمل ذلك زيادة العمَل ببرنامج العِلاج بالمواد الأفيونية في دول المنطِقة على مستوى المجتمعات أو البيئات المغلقة.

العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي تَرتكِز على عُموم الأشخاص.

7. دَعم قدرات الدول الأعضاء لتعزيز الوصول إلى خدمات شاملة قائمة على الأدلة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، وعلاجه وتَقديم الرعاية للأفراد الذين يتعاطون المخدرات بالحقن ومن يعيشون في بيئات مغلقة، وإيلاء اعتبارات خاصة للاحتياجات الفريدة للنِساء والشَباب وأسرهِم واللاجئين والأفراد الذين يعيشون في أوضاع إنسانية صعبة، بهدف الوصول إلى عدد كبير من الأفراد المتأثرين.
العوامِل المعجِلة: الشَراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطِب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

8. تعزيز قدرة الدُول الأعضاء على التَصدي للاتجار بالمنتجات الطِبية المغشوشة ودون المستوى من خلال البدء في إعداد دراسة مشتركة لتقييم فعالية إجراءات الرقابة والمنع والمكافحة والتقييم ذات الصِلة.
العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

9. دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تفعيل الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي: نحو تعامل ناجع مع القضية من منظور اجتماعي والتي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الثانية والأربعين، وترحيبه بتنظيم اجتماع تنفيذ الخطة بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

مجال التركيز الثاني: "تَعزيز التَصدي للجريمة المنظَمة".

1. دعم مساعي ومُبادرات الدول الأعضاء، من خِلال التعاون مَع جامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، للبدء في إعداد إطار إقليمي استراتيجي شامِل للوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

2. دعم قدرات الدول الأعضاء لتعزيز الكشف عن جميع أنواع الاتجار غير المشروع عبر الموانِي والمنافذ الحدودية من خلال استخدام أنظمة استهداف معززة، وتقديم تدريبات على تحليل المخاطر، واستخدام تقنيات التفتيش المتقدمة.
العوامِل المعجِلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

3. دعم الدول الأعضاء على تعزيز أطرها التشريعية والمؤسسية للتصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مع الوضع في الاعتبار ارتباط ذلك بصور الجريمة المنظمة الأخرى العابرة للحدود، فضلًا عن العمل على إنشاء آليات فعالة للتعاون الدولي والإقليمي.

العوامِل المعجلة: الشراكات الفوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي.

4. تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في أنشطة بناء القدرات في مجال الوقاية من الجرائم الإلكترونية ومكافحتها التي يقدمها المركز الإقليمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدوحة.
العوامِل المعجلة: شراكات قوية؛ حقوق الإنسان؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة.

5. تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع و/أو التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.
العوامِل المعجلة: شراكات قوية؛ حقوق الإنسان؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة.

مجال التركيز الثالث: "مكافحة الاتجار بالأشخاص وتَهريب المهاجِرين"

1. سيعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع أدوات إقليمية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ودعم الدول الأعضاء في اعتماد هذه الأدوات من خلال بناء قدراتها على استخدام هذه الأدوات بشكل فعال.

العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

2. سيعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد ووضع دليل تشريعي إقليمي لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين وسيدعم الدول الأعضاء في تطوير تشريعات قائمة على الأدلة بشأن تهريب المهاجرين.

العَوامِل المعجلة: الشراكات، القوية؛ النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

3. دعم الدول الأعضاء في إجراء مسح لخدمات الحماية والمساعدة المقدمة لضحايا الاتجار بالأشخاص والمهاجرين المهربين.
العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

4. دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، والمستجيبين الأوائل، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة للكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتحديدها وإحالتها والتحقيق فيها وملاحقتها والفصل فيها، شاملاً ذلك المساعدة التقنية المتخصصة.
العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

5. دعم الدول الأعضاء في تطوير قدرات المؤسسات والأجهزة الفاعلة في مجال العدالة الجنائية التي تتعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على استخدام الأدوات المتاحة والصكوك الدولية للمشاركة في التعاون العملياتي الدولي في المسائل الجنائية ضد مدبري الأعمال الإجرامية والشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

6. دعم زيادة تمثيل ومشاركة وتأثير الدول الأعضاء في منطقة الشرق، الأوسط وشمال أفريقيا في منصات صنع السياسات العالمية والإقليمية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بما في ذلك الاجتماعات والآليات الرئيسية للهيئات الحكومية.

مجال التركيز الرابع: "التصدي الفَساد والجرائم المالية"

1. دعم الدول الأعضاء للاستفادة الفعالة من المبادرات والشبكات الإقليمية والدولية ذات الصلة بتعزيز جهود استرداد الأصول وتبادل المعلومات مثل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة GlobE) التابعة للمكتب ومَنصّة الاتصالات المجانية والآمِنة التي تُوفرها، ومُبادرة "استِرداد الأموال المسروقة" (StAR) التابِعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، فضلًا عن الشَبكة الإقليمية لاستِرداد الأصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA-ARIN) المخطط إنشائها لأغراض تَعزيز التَبادل الفعال للمَعلومات.

العوامِل المعجلة: الشراكات القوية.

2. دعم الدول الأعضاء في وَضع وتَعميم مواد مَعرفية حَول الكشف عن التَدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود وإحباطها بما يتلاءم مَع التَحديات والسياقات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسَط وشَمال إفريقيا، مع التركيز على تحديد وتَحليل أنماط تحويل العائدات غير المشروعة.

العوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي.

3. العمَل مع الدول الأعضاء لإعداد حزمة تدريبية لأغراض بناء قدرات جهات إنفاذ القانون، ووحدات التحريات المالية، والنيابة العامة، والقضاء، والهيئات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتكوين تجموعة من الخبراء الوطنيين المختصين بما يُعزز الامتثال للمعايير الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتَمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي.

العوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي.

4. دعم الدول الأعضاء في تَطوير آلية فعالة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح على المستَويين المحلي والإقليمي مع الأخذ في الاعتبار مُقتَضيات حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 لسَنة 1999 والقرارات ذات الصِلة اللاحقة عليه.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال.

5. دعم الدول الأعضاء لمواصلة تطوير ودمج مواد تعليمية لمكافحة الفساد في مناهجها الدراسية للمستويات التعليمية المختلفة لتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة، فضلًا عن زيادة مشاركة الشباب في مبادرات مكافحة الفساد، وذلك عبر الاستفادة من المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد "مبادرة GRACE"، وتعزيز دور المجتمع المدني والاعلام في هذا الخصوص.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ الشباب والأطفال؛ والبرامج الشاملة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

6. دعم الدول الأعضاء في تعزيز دور القطاع الخاص في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد والجرائم المالية، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير منصات لتبادل الخبرات، والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، ومعالجة التحديات ذات الصلة.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية.

7. دعم وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في تنفيذ آلية الاستعراض للاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية.

مجال التركيز الخامس: "مَنع الإرهاب والعُنف ومكافحتهما"

1. تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الكشف المبكر عن التهديدات الإرهابية والتحقيق في قضايا الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها من خلال بناء القدرات للمتخصصين في إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، تماشيا مع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

العَوامِل المعجلة: الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان.

2. دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة تهديدات الإرهاب الناشئة، فضلا عن زيادة المعرفة والفهم بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

العَوامِل المعجلة: الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان؛

3. دعم قدرات الدول الأعضاء للوقاية من العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية ومقاضاة مرتكبيه، عن طريق التوعية بهذا العنف ودعم الضحايا، بما في ذلك عن طريق التصدي للوصم، والتحقيق الفعال في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

العَوامِل المعجلة: النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

4. تعزيز نظم العدالة الجنائية في تحديد دور ضحايا الإرهاب والشهود في الإدلاء بشهاداتهم، فضلا عن توفير الدعم والحماية القانونية والنفسية اللازمين لضمان مشاركتهم الفعالة في الإجراءات الجنائية، مع منع الإيذاء الثانوي. وعلى وجه الخصوص، تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات المعنية لضمان استرداد حقوق الضحايا وجبر الضرر الواقع عليهم وتعويضهم في الوقت المناسب وبصورة عادلة.

العَوامِل المعجلة: النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ والبرامج الشامِلة التي ترتكز على عُموم الأشخاص.

5. دعم تصدي الدول الأعضاء للتهديدات الناشئة عن استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية من خلال دعم تجريم الأعمال والخدمات ذات الصلة بالإرهاب عبر الانترنت، وتنظيم الخدمات المتصلة بالإنترنت ومراقبة المحتوى بما يتفق مع حقوق الانسان وسيادة القانون.

العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان

6. تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي لتحديات الإرهاب عبر الحدود عن طريق تعزيز آليات التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وتيسير إجراءات تبادل الأدلة، وتنسيق التحقيقات وتبادل المعلومات في الوقت المناسب، مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة.

العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية؛ الابتكار والعلوم والطب الشرعي؛ حقوق الإنسان

7. دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تنظيم الفعاليات المتخصصة لتنفيذ خطة العمل العربية لمعالجة الأسباب الاجتماعية المؤدية للإرهاب التي أقرتها القمة العربية في دورتها الثلاثين بموجب القرار 774 وبما يعزز الجهود العربية الرامية للقضاء على آفة الإرهاب.

العَوامِل المعجلة: الشراكات القوية.

مجال التركيز السادِس: "تعزيز العدالة الجنائية ومنع الجريمة والعنف"

1. دعم جهود الدول الأعضَاء لتنفيذ المبادرات اللازمة للوقاية من الجريمة، القائمة على حقوق الإنسان والمجتمع والمعرفة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

العوامِل المعجلة: شَراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

2. دعم جهود الدول الأعضاء لتطوير الأطر الاستراتيجية والتشريعية والمؤسَسية لتيسير الوُصول إلى العدالة، لاسِيما للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز آليات المساعدة القانونية القائمة، وتشجيع إنشاء خدمات المساعدة القانونية المجتَمعية، وبصفة خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات، عن طريق إشراك المجتمعات المحلية، والمهنيين القانونيين، ومنظمات المجتمع المدني، وتَعزيز المبادرات ذات الصلة مع الأكاديميات العلمية ومن بينها العيادات القانونية.

العوامِل المعجلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

3. دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز استراتيجياتها للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات (VAW&G) ـ لاسيما العنف الجنسي والتصدي له.

4. دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز استراتيجياتها للوقاية من العنف المرتكب عن طريق الجرائم السيبرانية، والتصدي له من خلال تعزيز السياسات والقوانين والخدمات الأساسية للضحايا، وتطوير مهارات العاملين في مجال العدالة، ودعم نظم موالاة المتابعة والتقييم للهيئات القضائية عملاً على تطوير نظم إدارة الدعاوى ذات الصلة وجمع البيانات حول العنف ضد النساء والفتيات.

العوامِل المعجِلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

5. دعم الدول الأعضاء لوضع وتفعيل سياسات إصلاح وتَطوير شامِلة تَتَجاوب مع احتياجات الجنسين في النظم العقابية للحد من فرض العقوبات السالبة للحرية والاكتظاظ في السجون، وتعزيز النُظُم الأساسية لإدارة السجون، وتطوير منظومة التأهيل والإدماج الاجتماعي والخدمات الصحية، ومعالجة التطرف العنيف ومخاطر التَحَول إلى العنف والتشدُد في السجون بما يتماشى مع القواعد الدنيا لمعاملة السجناء التي وضعتها الأمم المتحدة.

العوامِل المعجِلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

6. دعم الدول الأعضاء لاعتماد مبادرات تهدف إلى تقليل مُعدلات العقوبات والتدابير السالبة للحرية من خلال الترويج للبدائل ذات الصلة ووضع نهج مبتكرة للتأهيل والإدماج الاجتماعي تراعي الفوارق بين الجنسين والفوارق العمرية بهدف الوقاية من العود.

العوامِل المعجِلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ الابتكار، العلوم وعلم الجريمة؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

7. دعم الدول الأعضاء لتعزيز و/أو تطوير التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية الخاصة بالعدالة الجنائية للأطفال، بما في ذلك الوقاية والاستجابة لمناهضة العنف ضد الأطفال.

العوامِل المعجِلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ الشباب والأطفال؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

8. دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الاسترشاد بالاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن التي أقرتها القمة العربية في دورتها 33 والتي عقدت في 2024 في مملكة البحرين.

التوصيات الشاملة:

1. تعزيز شراكات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الإدارات المتخصصة في جامعة الدول العربية من خلال زيادة مشاركتها في تنفيذ البرامج المختلفة ضمن الإطار الإقليمي للدول العربية للأعوام 2023 – 2028، مما يؤدي إلى تعزيز تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ويسهم في تحقيق تعاون إقليمي أكثر فعالية وتحقيق الأهداف المشتركة.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية.

2. دعم الدول الأعضاء لتمكين المرأة وتعزيز دورها في مؤسسات العدالة وانفاذ القانون من خلال تيسير السُبل لزيادة المشاركة النسائية في المؤسسات والأجهزة الوطنية المعنية وتشجيع المرأة لتولي المسؤولية في دوائر اتخاذ القرار.

العوامل المعجلة: شراكات قوية؛ النساء والفتيات؛ حقوق الإنسان؛ البرمجة الشاملة والمركزة على الإنسان.

3. تشجيع الدول الأعضاء على طلب الدعم الفني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإجراء التقييمات التي تقودها الحكومات، والعمل على تعزيز أنظمة التقييم الوطنية الفعالة التي تعتبر أنظمة أساسية لتقييم فعالية السياسات والبرامج، وضمان الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات المستنيرة ويمكن الدول من خلالها تعزيز مراقبة التقدم بشكل أفضل، وتحديد المجالات التي تتطلب التطوير، وتعزيز تخصيص الموارد لتحقيق نتائج مستدامة. والعمل على التنسيق مع الدول الأعضاء لوضع معايير مشتركة للقياس الكمي والكيفي لأثر الأنشطة والمبادرات التي يتولى المكتب تنفيذها بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية

العوامل المعجلة: الشراكات القوية.

4. مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين الدول الأعضاء ذوي التحديات المشتركة لنقل المعرفة، والمهارات، والخبرات، والمعلومات.

العوامل المعجلة: الشراكات القوية.